عنوان المداخلة: المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات البحث الآلي عن المعلومات

محور الداخلة: المحور الرابع: المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الانترنيت (المسؤولية الجزائية والقانونية)

1-د. ليلى بعتاش

أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

2-منال شيبي

طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع ذو أهمية على الصعيد التشريعي والعملي، ألا وهو المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات البحث الآلي عن المعلومات، حيث تم تسليط الضوء على الوظائف المتعددة لمقدمي خدمات البحث الآلي التي تسهل عملية العثور على المضامين من خلال مواقع تجميع المعلومات بشكل يسير دون مشقة البحث عنها في كل صفحات الواب . يكتسي دور مقدمي خدمات البحث الآلي أهمية بالغة داخل شبكة الإنترنت بالنظر إلى العدد الهائل للمعلومات والبيانات المتواجدة داخلها والمتدفقة بشكل دائم. وتأتي هذه الدراسة للبحث في مسألة مدى إمكانية مساءلة هؤلاء المتعاملين عن المضامين غير المشروعة التي يساهمون في تسهيل العثور عليها من قبل المستخدم، وعن الأساس القانوني لهذه المساءلة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية قانونية، معلومات، البحث الآلي.

Abstract

This study aims to address a topic of legislative and practical importance; Which is the legal responsibility of the automatic search service providers for information; It highlights the multiple functions of automatic search service providers that facilitate the process of finding content through information gathering sites in an easy way without the hassle of searching for it on all web pages. The role of automated search service providers is very important within the Internet, given the huge number of information and data contained within it and constantly flowing. This study comes to examine the question of the extent to which these dealers can be held accountable for the illegal content that they contribute to facilitating the user's finding, and the legal basis for this accountability.

Keywords: legal responsibility, information, automated search.

مقدمة:

إن المضمون المعلوماتي الذي يتم بثه للاطلاع على الشبكة وقبل أن يتدخل المتعاملون في اعداده وتأليفه ومراقبته وتنقيحه من طرف المتعاملين التقنيين، حيث تتميز أدوارهم بأنها ذات صبغة معلوماتية محضة، لذلك أطلقنا عليهم صفة مقدمي خدمات الإنترنت المعلوماتية لتمييزهم عن غيرهم من المتعاملين.

إن محاولة وضع الإطار القانوني الذي ينبغي أن يحكم مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت المعلوماتية لا يمكن ضبطه دون التطرق لمختلف أصناف هؤلاء مقدمي الخدمات،ر للتطور التكنولوجي ً ذلك أن هذه الفئة تضم عددا من المتعاملين يصعب حصرهم نظرا للتطور المتسارع الذي يفرز بشكل مستمر عن متعاملين جدد على غرار متعاملي الجيل الثاني للويب.

تختلف خدمات الجيل الثاني للويب، إلا أنه بالإمكان تقسيمها إلى نوعين أساسين، يضم النوع الأول الخدمات الرامية إلى البحث الآلي عن مختلف المضامين والمعلومات على الشبكة وتصنيفها كمحركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها. أما

النوع الثاني فيضم خدمات تتمثل وظيفتها في تمكين المستخدم من بث محتويات والمساهمة في توريد خدمة المضمون على الشبكة كالمدونات ومنتديات المناقشة والمواقع التشاركية وغيرها.

وعليه جاءت دراستنا هذه من أجل الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهو الأساس القانوني الذي يحكم المسؤولية المترتبة عن مختلف خدمات البحث الآلي عن المعلومات؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماهي الحالات التي تقوم فيها مسؤولية محركات البحث عن المضمون غير المشروع؟**
- **كيف تم تكييف الخدمات المقدمة للبحث عن المعلومات؟**

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يأتي:

- من أهم المحاور التي يتضمنها قانون الانترنت الهادف إلى ضبط كافة المجالات المرتبطة بالشبكة الالكترونية.
- أن متعاملي الشبكة ومختلف مقدمي خدماتها ليست لهم الحصانة أثناء مباشرتهم لوظائفهم على الشبكة، بل يمكن أن يكونوا محل مساءلة قانونية إذا ما ثبت تقصيرهم في اتخاذ ما هو ضروري من أجل مكافحة المضامين غير المشروعة على الشبكة، لأجل ذلك كان لابد من وضع إطار قانوني يعنى بتحديد الشروط اللازمة من أجل إقامة نظام مسؤولية ملائم.

<u>أهداف الدراسة:</u>

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- تحديد المقصود بمقدمي خدمة البحث الآلي عن المعلومات، وبيان الدور الفني الذي يقومون به على شبكة الإنترنت لتحديد مسؤوليتهم العقدية.
- بيان مدى ملائمة تطبيق أحكام المسؤولية العقدية التقليدية لمقدمي خدمات البحث الآلي على المسؤولية العقدية الإلكترونية.
- تحديد الآثار المترتبة على قيام المسؤولية العقدية لمقدم خدمة البحث الآلي للمعلومات.

<u>الدراسات السابقة:</u>

- **الكيالني، عبد الفتاح محمود، 2000، مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، المملكة المغربية العربية .**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، وذلك في ضوء أن تحديد المسئوليات على شبكة الإنترنت يعد بالا شك من أدق الموضوعات التي يمكن مواجهتها .وأن تشغيل شبكة الإنترنت يعتمد على آليات قام بعض المتخصصين ببرمجتها ببرامج يجب أن يتحملوا مسئوليتها ونظرا إلى أن شبكة الإنترنت ليست خدمة يديرها شخص ما يتعاقد مع مستخدمين من ناحية، ومع مقدمي المعلومات من ناحية أخرى.

- **أبو الهيجاء، محمد إبراهيم، خصاونة، علاء الدين، المسؤولية التقصيرية لمزودي خدمات الأنترنت عن محتوى غير مشروع، دراسة في التوجيه الأوربي الخاص بالتجارة الإلكترونية، جامعة الأردنية، عمان**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المسؤولية التقصيرية لمزودي خدمات الإنترنت عن المحتوى غير المشروع في ضوء التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية لسنة 2000 والقانون الفرنسي، كما هدفت الدراسة إلى بيان الشروط التي تقوم بموجبها مسؤولية مزودي خدمة الإنترنت وآثار هذه المسؤولية .وتتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تتناول المسؤولية العقدية لمزودي خدمات الانترنيت وآثار هذه المسؤولية وموقف التشريع المقارن من هذه المسؤولية.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال استخدام المراجع والكتب لوصف متغيرات الدراسة.

المنهج التحليلي: البحث وتحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، إن وجدت لدى البحث في موضوع الدراسة.

المنهج المقارن: وذلك من خلال استعراض نصوص التشريعات الجزائرية والفرنسية وغيرها من النصوص ووصفها وصفا دقيقا التشريعات المقارنة ذات العالقة بموضوع الدراسة وتحليلها، موضحا جميع الجوانب المتعلقة في متغيرات هذه الد راسة ونقدها.

خطة البحث:

قسمنا دراستنا الى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: المسؤولية الناجمة عن عمل محركات البحث

الفرع الأول: حالات قيام مسؤولية محركات البحث عن المضمون غير المشروع.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لموردي روابط النص المتشعب

<u>المبحث الثاني:</u> المسؤولية القانونية الناجمة عن عمل مواقع تجميع المعلومات.

الفرع الأول: التكييف القانوني لخدمة ملخص الموقع الغنيFlux. RSS

الفرع الثاني: التكييف القانوني لخدمة التأليف الحر.Wiki

يكتسي دور مقدمي خدمات البحث الآلي أهمية بالغة داخل شبكة الإنترنت بالنظر إلى العدد الهائل للمعلومات والبيانات المتواجدة داخلها والمتدفقة بشكل دائم، حيث أن هذه الوسائل تساعد المستخدم في العثور على المضامين التي يرغب في الاطلاع والحصول عليها بشكل يسير دون مشقة البحث عنها في كل صفحات الواب.

تتعدد وظائف مقدمي خدمات البحث الآلي، فمنهم يقدم خدمة البحث عن المعلومات ومنهم من يقدم خدمة فهرسة المعطيات والبيانات، كما أن منهم من يسهل عملية العثور على المضامين من خلال ما يعرف بمواقع تجميع المعلومات.

<u>المبحث الأول: المسؤولية الناجمة عن عمل محركات البحث</u>

تعد محركات البحث آليات عمل ملازمة لمبدأ عمل شبكة الإنترنت، فمن دونها يغدو الولوج إليها والاستفادة منها أمر صعب للغاية، فهي تعتمد أساساً على تقنية روابط الإحالة، فبعد ظهور نتائج البحث تظهر على شكل روابط عندما يتم النقر عليها تنتقل إلى الموقع الإلكتروني محل البحث. إن اعتماد محركات البحث على ما يعرف بروابط الإحالة على اختلاف أنواعها، يجعل من مسؤولية هذه الأدوات تختلف بحسب طبيعة كل منها.[1]

<u>الفرع الأول: حالات قيام مسؤولية محركات البحث عن المضمون غير المشروع.</u>

لم تتضمن أحكام التشريعات المختلفة ذات الصلة أحكام قانونية خاصة منظمة لعمل محركات البحث أو ما يعرف بأدوات التعامل على الشبكة فعلى سبيل المثال اقتصر التوجيه الأوروبي المتعلق بالتجارة الإلكترونية في نص المادة 15 منه على دعوة أعضائه إلى التصدي بالمعالجة لهذه المسألة دون التفصيل في جزئياتها.

إجمالاً، يمكن القول بأنه إذا جاز لنا التحدث عن مسألة مدى إمكانية مساءلة أدوات البحث على الشبكة وبخاصة محركات البحث عن المضامين المسيئة على الشبكة، فغالباً ما تثار بخصوص بعض الحالات الشائعة التي تساهم فيها هذه المحركات في تواجد هذه المضامين على الشبكة ومساعدة المستخدمين في الحصول عليها.[2]

---

[1] تعد هذه المضامين غير المشروعة من إفرازات التعامل بواسطة شبكة الإنترنت والتي سبق التطرق إليها في الباب الأول من هذه الدراسة، غير أنها خاصة بأدوات المتعامل على غرار محركات البحث.

[2] 1 أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت عن المضمون غير المشروع، المرجع السابق، ص 34

تتعلق هذه الحالات الشائعة أساساً بحالتين هما:

أولا: فهرسة محتوى غير مشروع

تشمل هذه الحالة عندما يعمد محرك البحث إلى التسبب في تقديم محتوى ذو صبغة غير مشروعة، عن طريق فهرسة المحتويات تتضمن تقليدا أو اعتداءاً على حرمة الحياة الخاصة أو مساساً بالشرف أو بالاعتبار أو غيرها من المضامين المشينة، فيلجأ المتضرر في هذه الحالة إلى طلب التعويض من المسؤول عن محرك البحث نظرا لتسببه في تقديم روابط إحالة سمحت للجمهور بالعثور على هذه المضامين.[3]

يوجد نوعان من هذه الروابط: روابط بسيطة، وروابط عميقة، فأما الأولى فهي الروابط البسيطة وهي لا تثير أي إشكال قانوني فيما يخص إنشاءها، فهي تؤدي إلى الإحالة إلى صفحة الاستقبال الخاصة بالموقع المحال إليه، أما الروابط العميقة فهي تؤدي إلى الانتقال ليس إلى صفحة إنما إلى أحد الصفحات الثانوية الخاصة بالموقع المحال إليه، وبخلاف الأولى يشترط لإنشائها ترخيص صريح من الموقع المحال إليها، لما قد تشكله من خطورة، من شأنها أن توقع المستخدم العادي في الوهم والخطأ، فيعتقد أنه لا ى ازل على، صفحة الموقع المحيل، وما قد يترتب عن ذلك من مساس بالشهرة، أو العلامة.[4]

ثانياً: عدم القيام بمراقبة نتائج البحث.

استحالة قيام مراقبة محرك البحث لكافة المضامين التي يعمل على إظهارها باعتباره يتعارض أصلا مع آلية عمل محرك البحث التي لا تقوم على الانتقاء وإنما الإحصاء تجعل من رقابة مدى مشروعية نتائج البحث من غير المستساغ تحميلها له، وإنما ينبغي على من تضرر من تواجدها إخطاره بها، وفي هذه الحالة فقط يمكن مساءلة محرك البحث عدم تدخله من أجل سحبها.[5]

أعفى القانون الأمريكي محرك البحث من أية مسؤولية في الحالة التي يعمل فيها على فهرسة موقع غير مشروع طالما كان جاهلاً بالصبغة غير المشروعة للموقع، أو إذا اتخذ ما هو ضروري من أجل منع الوصول إلى الموقع بعد علمه بذلك.[6]

---

[3] أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت عن المضمون غير المشروع، (دراسة خاصة لمسؤولية متعهدي الإيواء)، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010ص 34.

[4] Romain V. Gola, op.cit., p 514; Cyril Rojinsky, La responsabilité du créateur de lien hypertexte du fait du contenu illicite du site cible. www.juriscom.net.

[5] أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت عن المضمون الإلكتروني غير المشروع، المرجع السابق،ص 38

[6] أودين سلوم الحايك، المرجع السابق، ص 254

ثالثا: اقتراح إجراءات عملية بحث بكلمات تحمل دلالة غير مشروعة

ظهرت هذه الوظيفة باعتبارها إحدى الوظائف الآلية لمحرك البحث في صيف 2008، وهي من الآليات التي تسمح باقتراح عشر كلمات مساعدة كلما قام المستخدم بكتابة كلمة في الخانة المُخصّصة لكتابة طلبات البحث، وإلى جانب هذه الكلمات التي يتم اقت ا رحها من طرف محرك البحث يظهر عدد المرات التي تم تقديم طلبات بحث بشأنه.[7]

الفرع الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية موردي رو ابط النص المتشعب.

الوصلات التشعبية أو روابط النص المتشعب عبارة عن نظام يسمح للانتقال يتيح المرور مباشرة من جزء من وثيقة إلى جزء آخر منها، أو من وثيقة إلى غيرها من الوثائق التي يختارها المستخدم.

أصبحت مواقع الإنترنت تعتمد بشكل أساسي على مثل هذه الروابط التي تسمح بالولوج والانتقال إلى مواقع أخرى عبر الوضع اليدوي للروابط، ليتطور الأمر بعد ذلك وتعمل محركات البحث على تسهيل أكثر فأكثر من عمليات البحث عن المواقع على الشبكة عبر نظام الفهرسة الآلي لمختلف المضامين المتاحة والمعتمدة بشكل أساسي على روابط النص المتشعب، فهي بذلك الطريقة الأكثر استعمالاً ورواجاً من أجل البحث عن أية معلومة على الويب، فيكفي أن يقوم المستخدم بكتابة أحد الكلمات المفتاحية منها مع إظهار الروابط الخاصة بها، ثم بمجرد أن يقوم بالنقر على إحدى هذه الروابط حتى يتم الانتقال مباشرة إلى الموقع المحال إليه.[8]

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية الناجمة عن عمل مو اقع تجميع المعلومات.

[7] Christiane Feral-Schuhl, op.cit., p 830.
[8] Chrisitiane Féral-Schuhl, op.cit., p 834.

يأتي دور مثل هذه المواقع في تسهيل عملية البحث عن متخلف المضامين على شبكة الإنترنت، فبدلاً من أن يجوب المستخدم كل صفحات الويب، وكل مواقع الإنترنت، يكتفي بزيارة واحدة من هذه المواقع لتعفيه من مشقة البحث.

الفرع الأول: التكييف القانوني لخدمة ملخص الموقع الغني RSS. Flux

تعتبر خدمة ملخص الموقع الغني أو ما يعرف بـ RSS Flux إحدى طرق بث المعلومات على شكلXML ، وعملياً يتعلق الأمر بفهرس إحدى مواقع الإنترنت، ويتم اللجوء إليها غالبا من قبل المواقع ذات المضمون المتعلق بالأحداث الجارية فيتم من خلاله بث العناوين الخاصة بأحدث المعلومات والأخبار، ويتضمن هذا النوع من الخدمة عنوان المقال وملخص له و رابطا يحيل إليه.[9]

نظرا لغياب نص قانوني ينظم عمل خدمة ملخص الموقع الغني ومدى مسؤوليته في حالة تسببه في بث مضامين غير مشروعة يتم اللجوء إما إلى صفتي الناشر أو مورد خدمة الإيواء من أجل إطلاقها على هذه الخدمة، مع ما يترتب عن ذلك بطبيعة الحال من آثار قانونية أخصها إخضاع هذه الخدمة للنظام القانوني الخاص بمسؤولية كل منهما.[10]

لا يمكن التحديد على وجه الجزم واليقين التكييف القانوني لهذه المواقع، بل مرد الأمر إلى سلطة القاضي في التكييف في ضوء الملابسات ووقائع القضية المعروضة أمامه، فليس معيار التكييف مبدأ عمل الخدمة المتمثل في عرض وتصنيف المعلومات بطريقة تسهل على المستخدم الحصول عليها وتعفيه من عناء البحث عنها، فلو اكتفى الموقع بهذا يعد مستضيفا، بخلاف لو عمد إلى تجاوز دوره في التجميع والتنسيق وتعمد اختيار الإحالة إلى مضامين تتضمن إساءات أو مضامين غير مشروعة، بل واختار أكثرها إثارة وجاذبية للقراء فيكون بذلك قد تجاوز دوره كمستضيف تلقائي لا علاقة له بالمضامين المخزنة، وجعل من خدمته تتخذ وصف ناشر.[11]

الفرع الثاني: التكييف القانوني لخدمة التأليف الحر .Wiki

تعد خدمة (Wiki) أو التأليف الحر من أهم خدمات الجيل الثاني للويب الهادفة إلى سيطرة المستخدم العادي على مواقع الإنترنت وصفحات الويب، باعتبار أن المضمون الذي يتم بثه من طرف هذه الخدمة ليست هي مصدره، بل مصدره المستخدم

[9] -Vincent Fauchoux- Pierre Deprez, op.cit., p 250 .

[10] Sandrine Rouja, Responsabilité pour Flux RSS, la prudence est de mise !, publié le 2 mars 2008 sur le site : www.juriscom.net. Visité le 08-08-2022 à 10.30.

[11] Hélène Puel, Un agrégateur du Flux RSS n'est pas un responsable des contenus. Article paru sur le site : www.01net.com. visité le 27-06-2022 à 17 : 30h.

العادي نفسه الذي بإمكانه بأن يضيف أو يعدل أو يحذف المضمون الموضوع من طرفه وفقا لماً يراه، ما يجعل من هذه الخدمة التعبير الأوضح لفكرة المواقع النشيطة les sites dynamiques[12]

على سبيل المثال أقر القضاء الفرنسي لموقع **Foundation Wikipedia** بصفتها كمورد خدمة إيواء بموجب الأمر الاستعجالي الصادر في 29 أكتوبر 2007 عن محكمة الدعوى الكبرى بباريس، في قضية تتلخص [13]وقائعها في مقال نشر ضمن Wikipediaيتضمن ضمن احد فقراته مساساً بالحياة الخاصة للعديد من الأشخاص، إلا أنه ونظرا لعدم إخطار المدعى عليها **Foundation Wikipedia**بتواجد مثل هذه المضامين غير المشروعة، أصبح من المتعذر إثبات علمها الفعلي بتواجد هذه المضامين طبقا لنص المادة 6من LCEN ،ولم يكن نتيجة لذلك التكييف القانوني لـ **Foundation Wikipedia** باعتبارها مورد إيواء محل منازعة أو تشكيك لا من قبل المحكمة ولا من قبل المدعي.[14]

كما أكدت المحكمة أيضا على أن Foundation Wikipedia تسعى إلى تطوير مختلف المشاريع Wikimedia والمساعدة في بث المعلومات التي يتم جمعها من قبل المستخدمين وأن الشروط العامة للاستخدام تؤكد على أنها غير مسؤولة على التعديلات وأنهم -أي المستخدمون- وحدهم من يتحكمون في المعلومات المبثة بواسطة هذه الخدمة.

الفرع الثالث: التكييف القانوني لخدمة.Like-Digg

تقوم خدمة Like-Digg أو ما يعرف بخدمة نظام التصويت الخاص لمستخدمي الشبكة على مبدأ عمل مفاده أن مستخدمي الشبكة هم من يقومون باقتراح المضمون ويعملون على إظهاره في أحسن مرتبة عبر نظام تصويت يشارك فيه جميع أعضاءه[15].

أن خدمة like-Digg تقوم على فكرة الاستضافة، وبالتالي فإن النظام القانوني الخاص بمسؤولية مورد خدمة الإيواء هو من ينبغي تطبيقه عليها شريطة أن تلتزم بنشاطها الذي وجدت من أجله والمتمثل في المساعدة على تجميع المعلومات وتنظيمها بغية التسهيل على المستخدم في استعمال الموقع، فإذا ما تعدت هذا الدور وساهمت مع المستخدم في بث وصياغة المضامين، أو

[12] -Vincent Fauchoux- Pierre Deprez, op.cit., p 249.

[13] CA paris pôle 1- ch. 9, arrêt du 14 juin 2016, Mme XC c/ Wikimedia Foundation inc./ disponible sur le site : www.légalis.net . visité le 28-06-2022 à 15 : 25h.

[14] -Dans cette affaire le TGI de paris a considéré que l'encyclopédie en ligne Wikipédia, qualifiée d'hébergeur, n'était pas responsable du contenu des articles qu'elle publie ». TGI. ord. réf. 29 octobre 2007, Marianne B. et autres c/ Wikipédia Foundation. www.légalis.net.

[15] Céline Castets-Renard, op.cit., p 361.

تعمدت وضع روابط إحالة نظرا لعلمها بالمضمون الوارد في الموقع المحال إليه تعذر حينئذ وصفها بالمستضيف ويحق أن توصف بالناشر مع ما يقتضه ذلك من آثار قانونية.[16]

الخاتمة:

يعد مزودو خدمة الإنترنت الجهة المسؤولة عن توصيل خدمة الإنترنت إلى المستخدمين عن طريق التقنيات التي يعتمدونها، حيث إن المعلومات تمر منذ اللحظة التي تصدر من ذهن صاحبها حتى وصولها للمستهلك بعدة أشخاص، وبعدة مراحل.

وفي خاتمة هذه الدراسة اتضح لنا أهمية وفعالية هذا الموضوع الذي تناولته الدراسة، حيث تظهر بصورة أكبر من خلال بعث الثقافة المعلوماتية لدى مستخدمي الإنترنت وبحث المسؤولية العقدية المترتبة على مقدمي خدمات البحث الآلي عن المعلومات من أجل ضمان هؤلاء الفئة من مراعاة مصالح الغير عند استخدام شبكة الإنترنت.

[16] Cass. civ. 1ère ch. 17 février 2011, Bloobox Net c/ Martinez. disponible sur le site www.légalis.net. visité le 29-06-2022 à 15 : 30.

وعليه وجب احترام سياسات الاستخدام بما يتفق مع النظام العام والآداب العامة، لما قد يترتب عليهم من واجب أخلاقي وقانوني مقترن بجزاءات في حالة المخالفة.

النتائج:

يتوقف تحديد المقصود بمقدمي خدمات البحث الآلي عبر الانترنيت على طبيعة النشاط الذي يمارسونه عبر الإنترنت، أذ يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى في حال ممارسة نشاطات تتعدى مهامه والتزامات العقدية،

الملاحظ بأن المشرع كان في كل مرة يحاول مسايرة التطورات التكنولوجية سواء من خلال تعديل المنظومة المتواجدة أو استحداث قوانين خاصة.

التوصيات:

لا بد للإطار القانوني الذي ينبغي تخصيصه لتنظيم مهام ومسؤولية مقدمي خدمات الانترنيت بشكل دقيق شروط إفادتهم بنظام الإعفاء المشروط من الانترنت التقنية أن يحدد المسؤولية باعتباره نظام المسؤولية الأكثر انسجاما وتلاءما مع طبيعة وظائفهم، في مقابل التحديد الدقيق للإجراءات الواجب إتباعها من أجل سحب المضامين المسيئة أو جعل الدخول إليها غير ممكن.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: الكتب العامة

1- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، طبعة 11، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
2- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجزء الأول، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، الطبعة الخامسة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
3- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، الجريمة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

4- أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
5- أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الانترنت عن المضمون الإلكتروني غير المشروع، (دراسة خاصة لمسؤولية متعهدي الإيواء)، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية.

1- خليفي مريم، الرهانات القانونية للتجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012.
2- عكو فاطمة الزهراء، المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمة الوسيطة في الانترنت، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2015-2016.
3- صراح كريمة، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، السنة 2013- 2014.